اليوم العالمى للبيئة

World Environment Day (WED)

إعداد:
على قطب
مدير عام التحاليل

متى بدأ الاحتفال بيوم البيئة العالمى؟

فى عام ١٩٧٢ اعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥ يونيه يوماً عالمياً للبيئة وذلك فى ذكرى إفتتاح مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية حيث تستضيف فى ٥ يونيو من كل عام مدينة فى العالم الفعاليات الرسمية لهذا اليوم، كما تم انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP التابع لمنظمة الأمم المتحدة فى نفس السنة والذى استغل الاحتفال العالمى بالبيئة فى ٥ يونيو لتوضيح المخاطر المحيطة بالبيئة واتخاذ اجراءات سياسية وشعبية للحفاظ عليها.

كيف يمكن الاحتفال بيوم البيئة العالمى؟

يمكن ان يأخذ الاحتفال بيوم البيئة العالمى أشكالاً شتى ومنها المواكب الشعبية ومهرجانات الدراجات وإحياء حفلات موسيقية خضراء ومسابقات لكتابة المقالات وتصميم الملصقات تنظمها المدارس، وغرس الاشجار والقيام بحملات اعادة التدوير للمخلفات وحملات التنظيف وغيرها من الانشطة وتنتهز معظم الدول هذه المناسبة السنوية لتعزيز الاهتمام والعمل على المستوى السياسى.

عادة ما يشارك فى احتفالات يوم البيئة العالمى القيادات السياسية من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء ووزراء البيئة حيث يقومون بتوجيه كلمات تحدث على العمل من أجل الحفاظ على كوكب الأرض وتؤكد ايمانهم بقضايا البيئة، وقد تأخذ هذه الاحتفالات أوجه اكثر فاعلية من خلال تأسيس هيئات او برامج حكومية تعمل فى مجال الادارة والتخطيط البيئى واقتصاديات البيئة، كما يمثل يوم البيئة فرصة مواتية للحكومات من أجل التصديق على الاتفاقات الدولية الخاصة بالبيئة.

وفى يوم البيئة العالمى (WED2008) كانت المدينة التى استضافت اليوم العالمى للبيئة (WED) فى ٢٠٠٨م هى ويلنجتون فى نيوزيلاندا وكان عنوان الموضوع الرئيسى حول «ثانى أكسيد الكربون .. تخلصوا من العادة! نحو اقتصاد منخفض انبعاثات الكربون». ان يوم البيئة العالمى الذى يحتفل به كل سنة فى ٥ يونيه يشكل إحدى الوسائل الرئيسية التى تشحذ بها الأمم المتحدة الوعى البيئى، وتعزز الاهتمام والعمل السياسيين على نطاق عالمى.

فالشعار يطالبنا بان نختار الطريقة التى نريد بها التعامل مع بحار الأرض ومحيطاتها كما يدعو كل فرد منا إلى العمل واختيار احدى طريقين: إما أن تبقى البحار والمحيطات سليمة وحية او ملوثة لا حياة فيها.

ويرمى برنامجنا بصفة عامة، إلى منح القضايا البيئية ملمحا انسانيا من خلال تمكين الناس ليصبحوا عوامل نشطة لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة والترويج لمفهوم مفادة ان المجتمعات المحلية تقوم بدور محورى فى تغيير المواقف تجاه القضايا البيئية ومناصرة الشراكة التى تضمن ان تتمتع كل الأمم والشعوب بمستقبل أكثر أمانا وازدهارا.

اصدارت برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشمل ما يلى:

١- نشرات اخبارية
٢- ملصقات
٣- صفحة عن البحار والمحيطات
٤- حقائق عن البحار والمحيطات
٥- رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة
٦ - رسالة موجهة من المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة
٧ - رسالة خاصة بمناسبة يوم البيئة العالمى
٨ - طبعة خاصة من المجلة ربع السنوية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة «كوكبنا».

بعض الشعارات لسنوات

سابقة ليوم البيئة العالمى

٢٠٠٣ - الماء - بليونان من البشر يحترقون عطشا!
٢٠٠٢ - إعط الأرض فرصة
٢٠٠١ - لنتواصل مع الحياة - اتصل بشبكة المعلومات العالمية
٢٠٠٠ - ألفية البيئة - حان وقت العمل
١٩٩٩ - أرضنا - مستقبلنا - فلنهُب لإنقاذها!
١٩٩٨ - من أجل الحياة على الأرض، انقذوا بحارنا
١٩٩٧ - من أجل الحياة على الأرض.
١٩٩٦ - أرضنا مسكننا
١٩٩٥ - نحن شعوب العالم، نقف جبهة متحدة من أجل البيئة العالمية
١٩٩٤ - كوكب واحد - عائلة واحدة
١٩٩٣ - الفقر والبيئة - لنكسر هذه الدائرة المغلقة
١٩٩٢ - إنه كوكب واحد: فلنشارك فى الحفاظ عليه
١٩٩١ - تغير المناخ. الحاجة إلى شراكة عالمية
١٩٩٠ - الطفولة والبيئة
١٩٨٩ - الاحترار العالمى، إنذار عالمى
١٩٨٨ - حين توضع البيئة فى الصدارة، تدوم التنمية.
١٩٨٧ - البيئة والمأوى - اكثر من مجرد سقف
١٩٨٦ - شجرة من أجل السلام
١٩٨٥ - الشباب: السكان والبيئة
١٩٨٤ - التصحر
١٩٨٣ - ادارة النفايات الخطرة والتخلص منها: الأمطار الحمضية والطاقة
١٩٨٢ - عشر سنوات بعد استكهولم «تجديد الاهتمامات بالبيئة»
١٩٨١ - المياه الجوفية، المواد الكيميائية السامة فى سلسلة اغذية البشر
١٩٨٠ تحديات جديدة فى ا لعقد الجديد: تنمية بدون تدمير
١٩٧٩ - مستقبل واحد فقط لأطفالنا - تنمية بدون تدمير
١٩٧٨ - تنمية بدون تدمير
١٩٧٧ - طبقة الأوزون محط انشغال بيئى، الأرض تضيع والتربة آخذة بالتدهور
١٩٧٦ - الماء: مورد حيوى من أجل الحياة
١٩٧٥ - المستوطنات البشرية
١٩٧٤ - أرض واحدة فقط

شعار اليوم العالمى للبيئة ٢٠٠٨

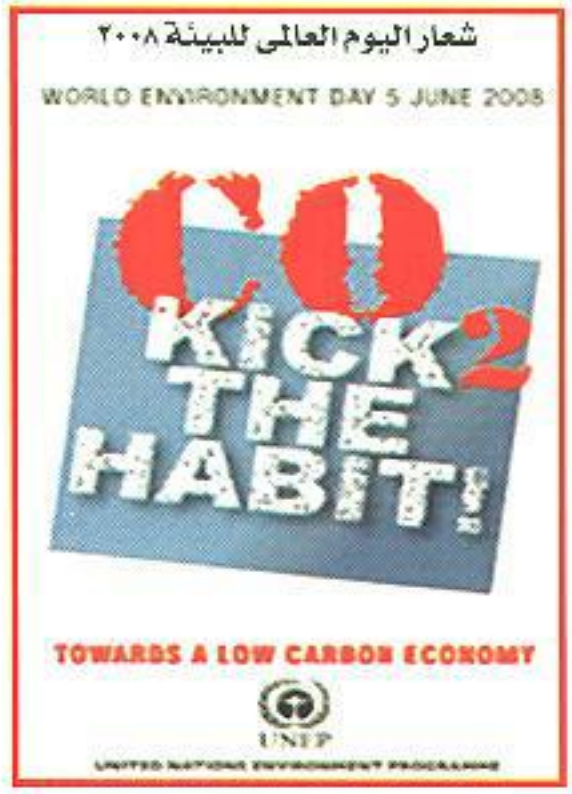

البيئة المصرية

تحظى قضية حماية البيئة باهتمام متزايد فى مصر، وتجلى ذلك فى التعديلات الدستورية التى أجريت فى مارس ٢٠٠٧ حيث نصت المادة «٥٩» على أن «حماية البيئة واجب وطنى وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة» ويواكب هذا النص الدستورى التوجهات العالمية التى تؤكد أن الحق فى بيئة نظيفة هو من صميم الحقوق الاساسية للمواطن.

كما أولت مصر حماية البيئة اهتماماً كبيراً حيث انشأت جهاز شئون البيئة. وتواكب ذلك مع التوجه العالمى فى مجال عقد المؤتمرات الدولية المعنية بحماية والحفاظ على البيئة وكانت مهمة الجهاز الرئيسية رسم السياسات البيئية وتطبيقها. وفى عام ١٩٩٤ تم انشاء صندوق حماية البيئة لتشجيع الاستثمارات فى المجالات البيئية وفى عام ١٩٩٧ تم انشاء وزارة للبيئة تقوم بمراقبة مصادر التلوث ومكافحته ويعاون الوزارة فى ذلك بعض الاجهزة المختصة والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال البيئة.

وتزامن مع ذلك صدور عدد من القوانين والقرارات الهامة المعنية بالبيئة المصرية ومن اهمها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والمعروف بقانون حماية النيل والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ويعد أهم قانون شامل للبيئة فى مصر كما وضعت وزارة الدولة لشئون البيئة عدة برامج للتحكم فى التلوث منها برنامج مكافحة التلوث، والبرنامج القومى لادارة المخلفات، وبرنامج حماية الطبيعة وادارة المحميات الطبيعية وبرنامج العمل الوطنى لمكافحة التصحر.

البيئة والتنمية

يعتبر المصريون القدماء واضعوا أسس حماية البيئة فى العالم سواء حماية عناصر البيئة وهى «الماء، التربة، الهواء» او حماية المواد الغذائية او البيئة الداخلية، وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

لقد اهتم المصرى القديم بعدم تلويث النيل حتى انه قد ترسخت فى عقيدة كل مصرى انه لن يدخل الجنة اذا ما لوث النيل لذلك حاول جميع المصريين الحفاظ على مياه النيل من التلوث فهم يعلمون جميعا ان مياه النيل هى سر حياتهم، وكان قدماء المصريين يحافظون على التربة الزراعية من التلوث وعدم فقد الخصوبة واعتمدوا فى ذلك على العوامل الطبيعية وقد وجد كثير من اوامر الفرعون المكتوبة على اوراق البردى التى تحث المزارعين على ضرورة العمل على مكافحة الآفات وحماية البيئة من التلوث.

ومن ثم فان مصر من أوائل الدول التى تنبهت مبكرا للاهتمام بمشاكل البيئة وذلك ادراكا منها لأهمية البيئة ومدى تأثيرها على الانسان الذى يعد اهم ثروة من الثروات.

وفى ظل التطورات التكنولوجية السريعة ونتاج المدنية كان لابد من وجود سلبيات تؤثر على بيئة الانسان المحيطة به، والتى قد تؤثر على تنميته على المدى البعيد، خاصة وقد اخذت مصر على عاتقها مبدأ التنمية الشاملة والذى يشكل فيه الانسان الاساس والركيزة وتبعا لذلك كانت الخطوة الأولى منذ اكثر من عشرين عاما بانشاء جهاز شئون البيئة كبنيان هيكلى يرعى شئون البيئة، مواكبا للاهتمامات العالمية ومتابعة أحدث ما وصلت إليه من حلول لمشاكل البيئة قد تفيدنا فى حل مشاكلنا القومية وكان ذلك بعد انعقاد مؤتمر «ستوكهولم» عن البيئة فى ٥ يونيو ١٩٧٢ حيث بدأ تكوين جهاز وطنى يرعى شئون البيئة مع كافة الاجهزة المعنية حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٦٣١ لعام ١٩٨٢ بتشكيل جهاز شئون البيئة التابع لمجلس الوزراء.

وكانت مهمة الجهاز الرئيسية رسم السياسات البيئية وتطبيقها مدعما بالبرنامج الوطنى لبحوث ودراسات البيئة التابع لاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة، وفى عام ١٩٩٤ تم انشاء صندوق حماية البيئة لتشجيع الاستثمارات فى المجالات البيئية، وفى عام ١٩٩٧ تم انشاء وزارة البيئة تقوم بمراقبة مصادر التلوث ومكافحته ويعاون الوزارة فى ذلك بعض الاجهزة المختصة والجمعيات الاهلية العاملة فى مجال البيئة.

وفى اطار الاهتمام بالمحافظة على البيئة تم إصدار عدد من القوانين والقرارات الهامة التى من شانها الارتقاء بمستوى البيئة المصرية ومن اهمها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والمعروف بقانون حماية النيل والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ويعد أهم قانون شامل للبيئة فى مصر.

سياسة الحفاظ على البيئة

ان الحفاظ على سلامة البيئة من مياه وارض وطاقة وهواء مسالة ضرورية من أجل استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الثروات الطبيعية للاجيال القادمة ومن ثم فإن وزارة الدولة لشئون البيئة وضعت عدة برامج للتحكم فى التلوث منها ما يلى:

برنامج مكافحة التلوث

يهدف إلى حماية نهر النيل من خلال التحكم فى الصرف الصناعى وخفض تركيز الاتربة العالقة والرصاص فى القاهرة الكبرى والتزام المنشآت بتطبيق احكام قانون البيئة.

البرنامج القومى لادارة المخلفات

يهدف إلى الادارة السليمة للمخلفات الصلبة ومخلفات المستشفيات فى جميع المحافظات.

برنامج حماية الطبيعة وادارة المحميات الطبيعية

يهدف إلى حماية التنوع البيولوجى والإدارة السلمية للمحميات الطبيعية والمحافظة على التاريخ الطبيعى.

برنامج العمل الوطنى لمكافحة التصحر

ساهمت مصر فى اعداد وصياغة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وأوفت بجميع التعهدات والالتزامات التى أقرتها الاتفاقية كما أعدت برنامج العمل الوطنى لمكافحة التصحر والذى شارك فى اعداده جميع الوزارات المعنية ويتضمن عرضا شاملا لحالة الموارد الطبيعية واسباب تدهورها ويتضمن هذا البرنامج خمسة عناصر رئيسية:

- تقييم ومتابعة التصحر وبناء القدرات وتوفير عناصر التدريب اللازمة
- اعادة تأهيل أراضى المراعى المتدهورة وادارتها وصياغة الموارد المائية وتحسين استغلالها.
- تثبيت الكثبان الرملية والحد من انجراف التربة.
- الادارة المتكاملة لمشروعات الرى واستخدام مياه الصرف الصحى المعالج فى زراعة الغابات الخشبية.
- التركيز على تحسين الثروة الحيوانية بالمناطق الصحراوية.

اهم الانجازات على صعيد حماية البيئة

شهد سجل البيئة العديد من النجاحات التى تحققت فى مجالات مختلفة منها: تحسين نوعية الهواء، حماية نهر النيل من التلوث، التحكم فى التلوث الصناعى وغيرها من المجالات ومن اهمها:

تحسين نوعية الهواء

بدء تشغيل شبكة رصد ملوثات الهواء التى تعتبر أحد الادوات الاساسية لجمع البيانات والمعلومات عن نوعية الهواء من خلال ٥٤ محطة رصد موزعة على مستوى الجمهورية.

فحص عادم المركبات ضمن اجراءات ترخيص المركبة من خلال ربط ترخيص المركبة بفحص وقياس نسبة العادم الصادر منها وتم تنفيذالمرحلة الثانية والثالثة من البرنامج التى تشمل كلا من «محافظات القاهرة الكبرى - الاسكندرية - الدقهلية - بنى سويف - المنيا - الفيوم - البحيرة - قنا - سوهاج - البحر الاحمر» وبذلك يكون البرنامج منفذا فى ١٢ محافظة حتى نهاية عام ٢٠٠٦ تمثل ٧٧٪ من اجمالى اعداد المركبات بالجمهورية.

- تم فى بعض مناطق القاهرة الكبرى اجراء وتنفيذ أعمال الفحص لعادم المركبات على الطرق لعدد ١٠٤ الف سيارة «بنزين وديزل». اولهما عاجلة هدفها الحد من الانبعاثات الصادرة من هذه الانشطة والثانية طويلة الاجل وتتثمل فى نقل وتطوير هذه الانشطة وفقا لنوعها وموقعها الجغرافى.

تم توفير اعتمادات مالية قدرها ٢١٤ مليون جنيه لنقل الصناعات الصغيرة والمتوسطة خارج الكتلة

السكنية بمحافظات «القاهرة والاسكندرية والمنيا وسوهاج ومطروح» ومن امثلة ذلك نقل مسابك الرصاص الملوثة للهواء من منطقة شبرا الخيمة إلى منطقة الصفا الصناعية بالقليوبية بتمويل ٦١,٥ مليون جنيه وتنفيذ مشروع ضخم لتحويل مصانع الطوب الطفلى بمنطقة عرب أبو ساعد للعمل بالغاز الطبيعى بدلا من المازوت.

- تشجيع استخدام الغاز الطبيعى كوقود نظيف للبيئة حيث تم تنفيذمشروع لتحويل ٥ اتوبيسات تتبع هيئة النقل العام بالقاهرة وتعمل بوقود السولار للعمل بدورة الوقود المزدوج «غاز طبيعى وسولار» وبذلك يبلغ عدد الاتوبيسات العاملة بوقود الغاز الطبيعى ١٠٥ اتوبيس.

- تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع استبدال التاكسيات القديمة باخرى حديثة تعمل بالغاز الطبيعى وتهدف المرحلة الأولى الى استبدال ١٠٠ تاكسى قديم يزيد عمره إلى ٣٥ سنة كما تم البدء فى تنفيذالمرحلة الثانية من المشروع والتى تهدف إلى استبدال ١٠٠٠ تاكسى قديم باخرى حديثة تعمل بالغاز الطبيعى.

- تم تنفيذ برنامج لتحويل المركبات التابعة للجهات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعى بدلا من البنزين وذلك على أربعة مراحل لتحويل حوالى ٤٢٠٠ مركبة حكومية حيث تم الانتهاء من تحويل ١٩٦٠ مركبة تابعة لـ ٦٢ جهة حكومية فى اطار المرحلة الأولى كما تم حصر وفحص ٨٠٤ مركبة حكومية تبين صلاحية ٦٩٦ منها للتحويل للعمل بالغاز علاوة على حصر حوالى ٨٧٠ مركبة اخرى تمهيدا لتنفيذالمرحلة الثالثة من البرنامج.

شبكات الرصد البيئى

تم البدء فى اقامة الشبكة القومية لرصد الضوضاء بمحافظة القاهرة تليها باقى المحافظات كما تم اجراء قياسات لمستويات الضوضاء بعدة مواقع حيوية بميدان الجيزة خلال فترات اليوم المختلفة باستخدام محطات رصد متنقلة حيث تم تحليل نتائج القياسات للاستفادة بها اثناء اعادة تخطيط الميدان، كذلك تم وضع خطة لتقييم المدن الجديدة واعلانها مدنا صديقة للبيئة خالية من التلوث.

تم ايضا اعداد دراسات عن رصد مستويات الضوضاء وتاثيرها على المنشآت الحيوية فى عدة مناطق منها محور ٢٦ يوليو، طريق مصر اسكندرية الصحراوى، ورصد مستويات الضوضاء خلال ٢٤ ساعة فى طريق كورنيش النيل «المعادى - حلوان».

آلية التنمية النظيفة

هى احدى آليات بروتوكول كيوتو، وتهدف إلى تنفيذ مشروعات بالدول النامية وبتمويل وتكنولوجيا مقدمة من الدول المتقدمة بحيث تعمل هذه المشروعات على خفض غازات الاحتباس الحرارى وفى مقابل ذلك تحصل الدول المتقدمة على شهادات معتمدة تثبت هذا الخفض ليخصم من النسبة المحدد تخفيضها من هذه الدولة اما الدول النامية التى تنفذ فيها هذه المشروعات فتستفيد من نقل التكنولوجيا النظيفة اليها.

والتزاماً من الحكومة المصرية بتنفيذ التزاماتها تجاه قضية التغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو تم انشاء اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة بوزارة الدولة لشئون البيئة التى نتج عنها اعتماد ٣٦ مشروع فى مجال الآلية، يبلغ اجمالى استثمارات المشروعات التى تمت الموافقة عليها نحو ١١٣٧ مليون دولار تحقق خفضا سنويا فى غازات الاحتباس الحرارى يعادل نحو ٦,٥ مليون طن ثانى اكسيد الكربون المكافىء.

تساهم هذه المشروعات فى تحقيق خطط التنمية المستدامة وتحقيق عائد مادى يبلغ ٤٠ - ٥٠ مليون دولار سنويا، بخلاف استخدام تكنولوجيا الانتاج الأنظف بالشركات مما يحقق سمعة طيبة للمنتج المصرى وحماية افضل للبيئة، وفى يناير ٢٠٠٧، تم افتتاح اول مشروعات آلية التنمية النظيفة بمصر وهو مشروع انشاء وحدة لازالة اكسيد النيتروز من عادم غازات مصنع الحامض بمصنع أبو قير «٢» للاسمدة والذى يعد من اكبر المشروعات على مستوى العالم حيث يبلغ اجمالى خفض انبعاثات الكربون السنوى نحو ١,٨ مليون طن من ثانى اكسيد الكربون المكافىء بتمويل من الجانب النمساوى وتكنولوجيا مقدمة من الجانب الالمانى.

حماية البيئة الساحلية

بدأت جهود مصر فى التعرف على المشاكل التى تهدد البيئة الساحلية من خلال عدة اجراءات اهمها: رصد نوعية المياه الساحلية فى البحر الابيض المتوسط فى ٤١ موقعا موزعا على طول الساحل من السلوم إلى رفح، ورصد ٤٠ موقعا على طول الساحل المصرى للبحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة.

الحزام الاخضر والغابات الشجرية

مشروع الحزام الاخضر حول القاهرة الكبرى: وهو حزام شجرى كثيف يحيط بالطريق الدائرى يبلغ طوله ١٠٠ كم وتنفذ على اربعة مراحل باجمالى نصف مليون شجرة وبتكلفة ١٠٠ مليون جنيه يعتبر هذا المشروع من اهم المشروعات البيئية حيث يساهم بدرجة كبيرة فى تخفيف احمال التلوث فى القاهرة الكبرى كما انه يعتمد على الاستفادة من مياه الصرف الصحى المعالج فى الرى بدلا من اهدارها فى الصحراء.

تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى فى يونيو ٢٠٠٦ حيث تم زراعة ٦٥ الف شجرة وتم البدء فى تنفيذ المرحلة الثانية التى تشمل تنفيذ خط الرى الرئيسى للقوس الشرقى من الحزام بطول ١٤ كم بإجمالى ٥٠ الف شجرة.